



PROVISIONAL

A/41/PV.66  
21 November 1986

ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد تركمان  
(نائب الرئيس)  
(تركيا)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية : [١٤] (تابع)

(١) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/41/517 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/41/L.32)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تركمان (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(١) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/41/517 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/41/L.32)

السيد ماكاريفيتش (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد استمع وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، باهتمام وانتباه بالغين ، الى العرض الشامل الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد بليكس لتقريره السنوي عن أنشطة الوكالة لعام ١٩٨٥ ، إن هذا التقرير يشهد على العمل الفعال والشامل الذي اضطلعت به المنظمة في عام ١٩٨٥ ، كما كان ، وعن حق ، مبعث ارتياح لأعضائها وللمجتمع العالمي . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها عضوا في الوكالة - وهي الهيئة الدولية الوحيدة التي تعنى بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية - تؤيد دوما أنشطتها ، وتضطلع بدور ايجابي في أعمالها . إن هذه الهيئة الدولية المسؤولة حققت إنجازات كبيرة خلال الثلاثين سنة التي انقضت منذ انشائها ، وقد حظيت أنشطتها المتعددة الجوانب الرامية الى منع انتشار الأسلحة النووية في عالمنا بأوسع نطاق من الإعجاب والتقدير . وهذه الوكالة فريدة في دورها كأداة دولية متخصصة في رصد الأنشطة الجارية في أهم ميادين الحد من الأسلحة النووية .

ونود في هذا المضمار أن نشدد على أن تعزيز نظام عدم الانتشار كان وما زال المهمة الأولى للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملية الحد من سباق التسلح . إن الاطمئنان على عدم انتشار الأسلحة النووية شرط مسبق ضروري للتعاون الدولي واسع النطاق في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . ونحن نؤمن بأن الخبرة المتجمعة لدى الوكالة في مجال الرصد يمكن تطبيقها على الأسلحة النووية ، خصوصا فيما يتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية ، المستخدمة في صنع الأسلحة النووية .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدعم أنشطة الوكالة المتعلقة بإقامة وتطوير التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء فيها . ونلاحظ مع الارتياح أن برنامج المساعدة التقنية يشمل طائفة عريضة من مجالات استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، مثل استخدام مصادر الطاقة الذرية في دورة الوقود ، واستخدام وسائل الطاقة الذرية في الصناعة والزراعة والطب وحتى ميادين العلوم . إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تظلع بدور نشط في أنشطة الوكالة . كما أن حكومة جمهوريتنا تخص منويا موارد كبيرة كمساهمة طوعية في الصندوق الخاص للمساعدة التقنية التابع للوكالة ، وذلك بالإضافة إلى مساهمتها المنتظمة في ميزانيتها .

وكجزء من الأنشطة المضطلع بها لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية ، تعقد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بصورة منتظمة حلقات دراسية ، وتنظم رحلات ميدانية علمية لأخصائيين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تنظر نظرة ايجابية إلى الجهود التي تبذلها الوكالة في المساعدة على إقامة تعاون دولي في مجالات - مثل الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية - لا تبذل فيها الدول منفردة جهودا كافية لحل مشاكل بالغة الأهمية - مثل إنشاء آلية دولية تحت رعاية الوكالة لدراسة مشاكل الاندماج الحراري النووي المتحكم فيه ، وهي تفع هذه الجهود في مكان الصدارة ، لأن مصلحة الدول تتطلب جهودا متزايدة من جانب المشاركين في هذا المشروع لتحقيقه عمليا ، حيث أنه سيؤدي مستقبلا إلى خلق مصادر لا تنضب للطاقة .

ويتمثل جانب من أهم جوانب أنشطة الوكالة في تأمين المرافق النووية ، وصياغة التوصيات وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لتطبيقها . إن استخدام الطاقة المنطلقة من الذرة أصبح حقيقة من حقائق عصرنا . وقد قدمت الخبرة ، التي امتدت طيلة أكثر من ثلاثين سنة في استخدام تسهيلات الطاقة الذرية ، البرهان القاطع على جدوى هذه العملية وفعاليتها الاقتصادية علاوة على نقائها البيئي .

(السيد مكاريفيتش ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وليس هناك بديل مماثل في مجال موارد الطاقة في الوقت الحالي . وعلاوة على ذلك ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أننا نواجه في استغلال الطاقة الذرية خطر فقدان السيطرة على قوى رهيبة مخيفة ، وكان حادث تشيرنوبيل مثالا حيا على هذا الخطر . ومن المعروف جيدا أن الحادث تسبب في موت أناس وفي أضرار مادية ومعنوية كبيرة . وقد حشدت من أجل إزالة عواقبه جميع موارد الاتحاد السوفياتي وامكانياته العلمية والتقنية اللازمة . وبهذه الطريقة تمكنا بسرعة من الحد من نطاق الحادث والتقليل الى أدنى حد ممكن من عواقبه الوخيمة .

وقد أعيد تشغيل المفاعل الأول ويجري العمل لاعادة تشغيل المفاعل الثاني . وقد بني غطاء واق للكتلة المتلفة الرابعة ، ولا تزال عمليات تطهير المنطقة مستمرة . وتولي حكومة بلادي اهتماما كبيرا للأوضاع السكنية والمعيشية للسكان الذين تم ترحيلهم . وقد أنشئ في كييف مركز علمي للطب الإشعاعي يجمع بين مختلف الاتحادات العلمية ومرفق رئيسي للبحوث والمعالجة الطبية .

وبعد الحادث مباشرة أقيم تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ودعت بلادي ممثلي الوكالة ، برئاسة مديرها العام السيد بليكس . وقد أتاحت لهم الفرصة لرؤية الوضع في محطة الطاقة النووية والخطوات المتخذة لمواجهة عواقب الحادث . وكان لتقييمهم الموضوعي للحالة الذي أتاحوه للعالم أهمية كبيرة ، إذ أصبحت كلمة "تشيرنوبيل" تلفظ بلغات كثيرة في أرجاء العالم . ومع أنها تلفظ بنفس الطريقة فإن وقعها مختلف . ففي الغرب ، استغلت المعاناة الانسانية نفسها في الحملة الدعائية الشرمة المحتملة المعادية للسوفيات . وأصبح رد الفعل على هذا الحادث بطريقة ما تحققا من الاخلاقية السياسية لعصرنا . ونود أن نعرب من على منبر الأمم المتحدة هذا عن عميق وخالص امتناننا للدول الاشتراكية التي أبدت تضامنها معنا في ذلك الحادث . كما نعرب عن الامتنان لبلدان كثيرة أخرى ولمواطنيها ومنظماتها العامة والعلمية لما قدمته من دعم معنوي ومساعدة عملية .

إن الحوادث المماثلة لحادث تشيرنوبيل وللحوادث الأخرى التي وقعت في مرافق نووية في مختلف بلدان العالم والتي يبلغ عددها ١٥٢ حادثا تقتضي اتخاذ قرارات

سريعة ومسؤولة وتنسيق الجهود لضمان التطوير الآمن للطاقة النووية - ولا ينبغي لهذه الجهود أن تقتصر على الدول بل ينبغي أن تبذلها المنظمات والمعاهد الدولية التي يمكن أن تلعب دورا بوصفها مراكز تنسيق لضمان السلامة النووية . وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم في هذا الصدد بدور قيادي . وفي الحقيقة ، ينبغي تعزيز دور هذه المنظمة الدولية الفريدة والامكانيات المتاحة لها وتوسيع نطاق عملها والاستفادة بدرجة أكبر من خبرتها في معالجة مختلف جوانب مشكلة السلامة النووية . وتبعاً لذلك طرح الاتحاد السوفياتي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامجاً واسعاً لإنشاء نظام دولي للتطوير الآمن للطاقة النووية يقوم على أساس المقترحات التي قدمها الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، السيد غورباتشوف . وقد حظي هذا البرنامج بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء في الوكالة .

وقد رحبت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بارتياح كبير بالتدابير التي اتخذتها الوكالة ولا سيما نتائج الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وإن القيام خلال فترة زمنية قصيرة بوضع الاتفاقيتين الخاصتين بالإخطار المبكر وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي والتوقيع عليهما من جانب عدد كبير من الدول ، وحقيقة أن إحداهما ستدخل حيز التنفيذ خلال شهر ، تطورات تبين أن نهجاً جديداً قمر انتم في فيينا لارساء التفاهم والثقة والانفتاح في العلاقات فيما بين الدول . وقد وقعت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، سوية مع البلدان الاشتراكية الأخرى ، على هاتين الاتفاقيتين . ونعتقد أنهما ستتحان أساساً سليماً للتطوير المستمر الآمن للطاقة النووية . وإن النداء الذي وجهته الجمعية العامة في الفقرة ٤ من مشروع القرار المفروض علينا إلى تلك الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقيتين في فيينا أو نيويورك من شأنه ، إذا حظي باستجابتها ، أن يساعد على جعل هاتين الوثيقتين القانونيتين الدوليتين الهامتين أكثر عالمية .

إن فاجعة تشيرنوبيل لم تقف على إمكانات استعمال الطاقة النووية بل ساهمت ، على النقيض من ذلك ، بتركيز الاهتمام على ضرورة تحقيق درجة أكبر من الأمن ، في

(السيد مكاريفيتش ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

التأكيد على أهمية السلامة بوصفها السبيل الوحيد لضمان المستقبل . وهذا يرغبنا جميعا على النظر الى مشكلة الامن النووي بطريقة مسؤولة ووجدانية جدا . ونحن نعتبر الحادثة إنذارا مفرعا آخر بأن هناك خطرا لا يمكن التنبؤ به على البشرية يكمن في الذرة إذا أفلتت من زمام السيطرة .

ولا يمكن تصور السلامة النووية في عالمنا دون وضع حد للاستعدادات المادية للحرب النووية ودون الازالة الكاملة لوسائل شن هذه الحرب . إن ملاءمة المبادرة السوفياتية التي تستهدف السلام قد أصبحت لهذا أكثر وضوحا - وهي مبادرة تستهدف الازالة الكاملة للأسلحة النووية وفرض حظر على التفجيرات النووية ، وترسي نظاما شاملا للأمن الدولي .

وختاما ، تود جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن تعرب عن امتنانها للسيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولزملائه في أمانة الوكالة لما قاموا به من أعمال فعالة ومثمرة .

وإننا نؤيد مشروع القرار الذي قدمته وفود باكستان وتشيكوسلوفاكيا وكندا ، ونعرب عن ارتياحنا لما أبدى من روح التعاون والتفاهم لدى إعداد مشروع القرار هذا . ويعرب وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن الأمل في أن أنشطة الوكالة ، التي تتيح مثالا على أفضل تضافر ممكن للمصالح الوطنية لجميع الدول ولمصالح البشرية قاطبة ، ستظل تساهم في قضية تنمية التعاون الدولي في استعمال الطاقة الذرية للأغراض السلمية لما فيه خير الانسانية جمعاء وتقدمها .

السيد بدوي (مصر) : بادئ ذي بدء أود أن أعبر عن تقدير وفد بلادي للسيد هانز بليكي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير الوافي المقدم الى الجمعية العامة عن أعمال الوكالة التي يترأسها باقتدار ، وأن أهنته على الأسلوب الممتاز الذي اتسمت به ادارته لهذا الجهاز الهام .

منذ أن دخل العامل النووي ضمن الحسابات الدولية في الأربعينيات من هذا القرن يحمل طاقات عظيمة وإن كانت متنافرة في حداثها وامكانياتها . فمنذ أول استخدام عسكري للذرة ينهب العالم أجمع الى خطورة جوانبه السلبية ، وأهمها قدرته التدميرية الهائلة الطويلة الأجل إذا ما أسيء استخدامه . وفي نفس الوقت أيقن العالم أن التوجيه السليم للذرة يحمل في طياته خيرات وفيرة للانسانية في مجالات سلمية مختلفة منها الطاقة والزراعة والطب وغيرها من النشاطات المرتبطة ارتباطا جوهريا بنمو الانسان وازدهاره .

لقد كان هذا التفهم الواعي لمختلف جوانب العامل النووي هو أساس انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يدعو ميثاقها الى تخصيص استخدامات الذرة لصالح الانسانية ومنع توجيهها للأغراض العسكرية . ولقد كان هذا هو المنطلق الذي جعل مصر تؤيد إنشاء هذا الجهاز ، وتعمل على تطويره عبر الأعوام الماضية بمواقف بناءة واقتراحات موضوعية ترمي الى تدعيم الاهداف التي أنشئ من أجلها .

وإذا كنا قد شاركنا المجتمع الدولي في تفهمه لمختلف جوانب العامل النووي وشاركناه أيضا في تصورات وأحلامه بأن تعمل الدول النووية على القضاء على الأسلحة النووية التي كانت حينذاك محدودة العدد والتطور ، والتقينا مع أمانيه بأن توجه أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية نحو الاستفادة من الاستخدامات السلمية المختلفة للذرة والمساهمة بها في التطور الاقتصادي والاجتماعي لعالمنا فإن هذا كان موقفنا ولا يزال .

واتصالا بهذه المواقف لا يسمنا إلا أن نعترف بصراحة أن المجتمع الدولي ما زال معرضا لمخاطر استمرار تواجد السلاح النووي ضمن الترسانات العسكرية التي تزايدت أعدادها . كما أن الاستفادة المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الدول النامية

من الجوانب السلمية للطاقة النووية لم تتناسب مع طول الزمن الذي مضى أو التطور العلمي والعملية لهذه التكنولوجيا .

ولعل أكبر دليل على ما تقدم هو الانتشار الراسي المذهل للأسلحة النووية ، والتزايد الكبير في المعلومات المتعلقة بانتشار القدرة النووية العسكرية الى دول جديدة ومناطق جديدة من العالم . كما نجد أنه على الرغم من البرامج المختلفة والمتعددة التي تنظمها الوكالة الدولية في المجال النووي السلمي مع عدد كبير من الدول ، من بينها دول نامية عديدة . على الرغم من كل ذلك يبرز لنا أن القدر الأكبر من الاستخدامات الذرية وأهمها ما زال مقصورا على الدول المتقدمة مناعيا ، خاصة بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء .

إن مصر تعتقد أن هذا الواقع يفرض علينا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة ويفرض على أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤسساتها التوقف والتأمل في الوضع الذي وصلنا اليه ، للبحث عن سبل جديدة للتغلب على العقبات التي حالت دون تحقيق أهدافنا وكيفية تطوير وتدعيم دور الوكالة الدولية في الساحة الدولية ، على ضوء تطورات الأوضاع الدولية المتغيرة وتطور التكنولوجيا النووية واستخداماتها والخبرة المكتسبة عبر السنين في هذا المجال .

ونحن نؤمن أن المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لقادران على مواجهة هذا التحدي والرقى الى مستوى المسؤولية ما دمنا نلتزم جميعا بقواعد القانون الدولي في علاقاتنا وبفلسفة ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه وأهمها نبذ الحرب واستخدام القوة ، وتحقيق الأمن والاستقرار في عالم تسوده العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات .

كمساهمة متواضعة من جانبنا فيما نراه ضروريا لتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله الوكالة تطالب مصر بما يلي : أولا : ضرورة الاستغلال الكامل لقدرات وامكانيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة لاجراءات التحقق من الالتزام باتفاقيات نزع السلاح ، حيث نرى أن نجاح الوكالة في القيام بدور فعال - كطرف محايد - في التحقق من التزام بعض الدول غير النووية بتمهيدات بعدم التوجه الى المجال النووي العسكري



عن طريق تطبيق نظام دولي للضمانات يجب أن يشكل هذا النجاح الذي حققته الوكالة في هذا المجال مدعمة بمساندة وتأييد عدد كبير من الدول ، بما في ذلك بعض الدول النووية ، يجب أن يكون هذا دافعا لاستغلال هذا الجهاز وامكانياته والاستفادة منهما بالتعاون مع أجهزة دولية أخرى في التحقق من التزام الدول بما يعقد من اتفاقات في مجال نزع السلاح ، ومنها اتفاقيات لحظر التجارب النووية ، أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي في مناطق مختلفة من العالم . كما نرى توسيع قاعدة تطبيق نظام الضمانات ليشمل جميع المرافق النووية السلمية في الدول غير النووية والنووية على حد سواء .

ومصر تدعو الدول النووية الى الاستفادة المثلى من الامكانيات المتاحة للوكالة في مجال التحقق ، وتدعو الوكالة الى ابراز امكانياتها في هذا الصدد . كما تطالبها مصر بالقيام بدور ايجابي في عملية انشاء مناطق منزوعة السلاح النووي في بقاع مختلفة من العالم . فرغم اقتناعنا بأن كل منطقة من العالم لها ظروف وأوضاع خاصة فإننا نرى أن هناك جدوى حقيقية وملحومة من قيام الوكالة بدور المنشط في هذا المجال عن طريق اعداد مجموعة من البدائل لمثل هذه الاتفاقات ، ووضع تصور لسبل التفاوض ، ولإجراءات التحقق والامتثال التي تطبق إرتباطا بما يتفق عليه . ونؤكد من هذا المنبر أن نظام ضمانات الوكالة خير إجراء لبناء الثقة بين الدول في هذا المجال الحيوي . ولا يمكننا في هذا الصدد إهمال الإشارة الى أن سباق التسلح النووي يلقي بظلاله القاتمة على استخدام الطاقة النووية ، ومن ثم فإن وقف هذا السباق ودور الوكالة في هذا الصدد ، كما سبق أن أوضحنا ، سوف يؤديان الى التأكيد على مصداقية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ثانيا : تنشيط دور الوكالة في عملية بلورة وتقنين قواعد دولية منظمة للاستخدامات النووية السلمية نظرا لاتساع نطاق وكثافة تلك الاستخدامات ، وفي ضوء تجارب وخبرة الممارسة العملية التي اكتسبها العالم في التعامل مع هذه التكنولوجيا حتى الآن وتصورنا لاحتياجات المستقبل وتحدياته .

ولعلي أذكر هنا أن مصر كانت قد تقدمت في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، باقتراحين أحدهما لتنظيم مواجهة المجتمع الدولي ورد فعله إذا ما تعرض مرفق نووي سلمي خاضع للضمانات الدولية للاعتداء ويتضمن توفير المساعدات الدولية للدولة التي تتعرض لمثل هذا الاعتداء ، حيث رأينا أن الأثار المترتبة على ذلك أكبر وأخطر من أن تواجهها أي دولة واحدة . وقد أقر معظم جوانب هذا الاقتراح ضمن البيان الختامي للمؤتمر بعد مفاوضات طويلة .

ونظرا لتوافق أهدافها مع الاهداف التي جعلتنا نتقدم بهذا الاقتراح ، رحبت مصر بتوصل المجتمع الدولي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ابرام اتفاقيتين حول الإبلاغ المبكر عن الحوادث النووية وتوفير مساعدات في حالة وقوع حوادث نووية أو إشعاعية ، كما قامت مصر بالتوقيع عليهما في أول يوم مخصص لذلك .

ثالثا ، تكثيف الجهود الدولية لتخطي جميع العقبات التي تقف أمام توسيع استفادة الدول النامية من الفوائد السلمية للطاقة النووية وخاصة في مجال توليد الكهرباء من الطاقة النووية ومن أهمها توفير مصادر التمويل عن طريق سرعة انتهاء مجموعة الخبراء التي شكلتها الوكالة لبحث هذه العقبات واقتراح حلول لهذه المشاكل ومنها إنشاء صندوق خاص بتلك البرامج في الدول النامية ، وهو الاقتراح الثاني الذي قدمته مصر لمؤتمر المراجعة الأخير لمعاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية .

لقد أثبت المجتمع الدولي بأسلوب تعامله مع حادث المفاعل النووي في تشيرنوبل أنه بدأ يتيقن أخيرا من أن المعادلة النووية السلمية والعسكرية تفرض علينا جميعا التعامل معها كيدٍ واحدة ووحدة واحدة نستفيد منها جميعا بادراكنا الواعي لخطارها مهما كانت الاختلافات في سياساتنا ، ومهما ابتعدت المسافات بيننا . دعونا نعمل سويا في إطار مسؤوليتنا الدولية المشتركة حتى يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحقق الاهداف التي أنشئت من أجلها .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لسنوات عديدة

خلت ، ظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوكالة الأكثر توجها صوب التقنية والعلم من بين وكالات الأمم المتحدة ، في أدائها لأعمالها الهامة بطريقة مسؤولة كفء وعملية . والتقرير المقدم عن أعمال الوكالة لعام ١٩٨٥ والمعروض علينا يشهد ، مرة أخرى ، بذلك .

ومع ذلك ، أصبحنا ندرك جميعا ، عقب أخطر حادث في تاريخ الاستخدام المدني للطاقة النووية - وهو الحادث الذي وقع في نيسان/ابريل من هذا العام - أن الأشياء لن تكون ولا يمكن أن تكون مثلما كانت في الماضي . فقد فطن الكثيرون منا الى أن أثار الاشعاع الذري لا تتوقف عند الحدود الوطنية . ولقد كانت المخاوف التي انتشرت

على نطاق واسع ، والشكوك التي تزايدت حول استخدامات الطاقة النووية إثر ذلك الحادث بمثابة ردود فعل مفهومة من جانب سواد الناس في بلدان كثيرة . وفي ميدان سياسة الطاقة أصبحت الحكومات مطالبة ، بل والمجتمع الدولي كله مطالبا بالاستجابة للحقيقة الماثلة في أن ما كان حتى الآن أمرا غير متوقع قد وقع بالفعل .

وتقليديا ، كانت المهمة الأولى للوكالة الدولية للطاقة الذرية هي مراقبة المنشآت النووية بهدف منع إساءة استخدام المواد النووية لأغراض عسكرية . وبالإضافة إلى ذلك ، تقدم الوكالة المساعدة التقنية والمشورة والتدريب للدول الأعضاء في الميدان النووي .

إلا أنه قد بات من الواضح اليوم لأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء أن الوكالة يجب أن تنشط بها ولاية أوسع ، تتضمن الاضطلاع بمهام إضافية ، على نفس القدر من الأهمية ، في ميدان سلامة المفاعلات وتبادل المعلومات وتقديم مساعدات الطوارئ في حالات الحوادث النووية . وقد أيدت النمسا عقد دورة استثنائية للمؤتمر العام للوكالة ليتناول تلك المسائل الملحة .

وترحب النمسا بأعداد اتفاقية الوكالة عن الإبلاغ المبكر بوقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو حالات الطوارئ الإشعاعية . وقد وقعت النمسا على كلا الاتفاقيتين . ونعتقد أنهما جاءتا في الوقت المناسب ، وتشكلان خطوة أولى مفيدة في الاتجاه الصحيح . إلا أنهما ينبغي أن تعقبهما خطوات أخرى . ويود وفدي أن يعكف المجتمع الدولي على تناول بعض الشواغل الأساسية في ذلك المجال ، كتوحيد معايير السلامة .

وفيما يتعلق باتفاقية الإبلاغ المبكر ، نرى أن واجب الدولة التي يقع فيها حادث نووي والذي يقتضي إبلاغ البلدان الأخرى المهددة بعبور المواد الإشعاعية المتسربة عبر حدودها الوطنية كان يجب صياغته بوضوح وموضوعية أكبر . فالذي يحدث حاليا أن الإبلاغ يعتمد على التقدير الذاتي للبلد الذي يقع فيه الحادث . وكنا نود أن يكون الربط تلقائيا بين تنفيذ تدابير الطوارئ الوطنية وإجراءات الإبلاغ الدولي .

وفيما يتعلق باتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي ، نسلم بأن طرائق هذه المساعدة ضُمّت في الاتفاقية بطريقة تتسم بالعمومية ، فسيطلب الأمر إبرام اتفاقات اقليمية لاستكمال الاتفاق الإطاري هذا . وترى النمسا أن الاتفاقية مفتقرة بوضوح الى الالتزام القاطع الصريح من قبل الدول الاطراف فيها بتقديم هذه المساعدة فعلا .

وهناك مسألة أخرى لم تحظ حتى الآن بحقها من الاهتمام ، وهي تتعلق بالمسؤولية الدولية عن التعويض عن الأضرار التي تلحق بالغير بسبب حادث نووي يقع في أراضي بلد بعينه . وهنا أيضا تؤمن النمسا بأنه يجب التوصل الى اتفاقات ملزمة . فأشار الأشماع الذري لا تقف عند الحدود الوطنية . ومخاطر الطاقة الذرية تهدد أيضا بلدانا كالنمسا لم تدخل مجال انتاج الطاقة النووية . لذلك نرى أنه يجب وضع معايير الزامية للسلامة الدولية تطبق على محطات الطاقة النووية القائمة والمستجدة ويقوم برصد الامتثال لها موظفو الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتخصصون .

وكما ذكرت قبلا ، كان إعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاتفاقيتين الجديدتين أمرا جاء في الوقت المناسب وشكل خطوة كبيرة أولى تستجيب للحالة الجديدة التي نواجهها الآن . لكن المهمة الأعظم ، وهي وضع الصكوك القانونية الدولية اللازمة ، لا تزال تنتظر أن نقوم بها .

والوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل بوضوح المحفل المتعدد الاطراف الاول لهذه المساعي . فخبيرتها المتراكمة مزية لا يسعنا أن نهدرها . ومهامها في المستقبل ستزداد عددا وأهمية . ويوفر لنا سجل الوكالة الذي يدعو للفخر أفضل ضمانه بأنها ستكون على مستوى تحديات المستقبل .

وختاما ، أود أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء أن النمسا ستواصل دعم الوكالة بكل قواها . فالنمسا تفخر بكونها تستضيف مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومنعمل على جعل ظروف عمل الوكالة في فيينا ، بقدر ما يسعنا ، من أحسن الظروف .

السيد شي جيتشينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أضيف

باهتمام بالغ الى بيان السيد هانغ هانغ بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد أنجزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال السنة الماضية عملا كبيرا ، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالتعاون الدولي من أجل السلامة النووية . وفي تموز/ يولية الماضي ، وبناء على مبادرة من الوكالة ، عقد فريق للخبراء الحكوميين من كل الدول الاعضاء اجتماعا خاصا لمناقشة موضوع التعاون الضروري بين الدول في حالة وقوع حادث نووي . وتوصل هذا الاجتماع الى نتائج طيبة تمثلت في صياغة اتفاقية حول الابلاغ المبكر بوقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالات الطوارئ الإشعاعية . ولم يستغرق وضع الخبراء للاتفاقيتين سوى أربعة أسابيع . ولا يوضح هذا الأهمية الكبرى التي تعلقها مختلف الدول على هذه المسألة والتوصل الى تفاهم مشترك بشأنها فحسب بل ويشهد أيضا بفعالية الوكالة .

ولما كانت الصين تنمّي في الوقت الراهن استخداماتها للطاقة النووية فإننا نعلّق أهمية كبرى على التعاون الدولي من أجل سلامة الطاقة النووية . وفي العام الماضي ، أحرز تقدم جديد في التعاون بين الصين والوكالة ، إذ أسهم خبراء الصين مع خبراء من الدول الأخرى إسهاما نشطا في صياغة الاتفاقيتين .

وتعلق الصين أيضا بأهمية كبرى على التعاون المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة . وقد قبلت الصين ، في الآونة الأخيرة عضوة في لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري بناء على طلبها . والصين على استعداد للإسهام في عمل اللجنة وتطلع الى الاستفادة من التعاون معها ومع الدول الأخرى الأعضاء فيها .

وستواصل الصين ، في مجالات تعاونها الشناشي مع الدول الأخرى من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، الالتزام المارم بسياساتها الشاكلة التي تتمثل في عدم دعوة الدول الأخرى أو تشجيعها أو مساعدتها على صنع الأسلحة النووية . وهذه سياسة جادة وشاكلة ، تتجسد في عدد من الاتفاقات بشأن التعاون الشناشي أبرمتها الصين مع الدول الأخرى .

وفي الوقت نفسه ، تعي الصين تماما مسؤوليتها الخاصة كدولة حائزة للأسلحة النووية عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وبالتالي ، أجرت حكومة الصين محادثات مبدئية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بطلب الصين إخضاع بعض مرافقها النووية السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن تقدير الصين البالغ لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأييدها لتقرير الوكالة السنوي ومشروع القرار .

السيد سترولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البند

الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم هو التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٥ . إلا أننا نناقش في الواقع مسائل تتعلق بأنشطة الوكالة في الماضي وخلال السنة الحالية . فقد عُرِضت علينا اليوم أنشطة الوكالة خلال السنة الحالية في الكلمة الملهمة والزاهرة بالمعلومات التي ألقاها السيد هانس بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يقوم بجهود دؤوبة وإدارة جادة نواصل تقديرها وتقديرها بالفا .

لقد اتسم هذان العامين بأهمية خاصة بالنسبة للوكالة . فقد شهد عام ١٩٨٥ إعادة تأكيد جماعية وقوية وتأييد من جانب المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للدور الحاسم الذي تلعبه الوكالة في ضمان الامتثال للمعاهدة من خلال نظام الضمانات الذي يعتبر نشاطا بالغ الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

وقد قدم المؤتمر أيضا أفكارا جديدة لمساعدة البلدان النامية على تعزيز برامج الطاقة النووية ، ويسعدنا أن نلاحظ أن هذه الأفكار محل تنفيذ .

وفي السنة الحالية ، جابهت قابلية الوكالة على البقاء في مجال السلامة النووية تحديا كبيرا مما أدى بها الى أن تضع معايير جديدة للكفاءة وتصبح أداة مفيدة للغاية ونقطة إلتقاء للتعاون الدولي المثمر وتكتسب قوة وسلطة أكبر من خلال هذه العملية .

والواقع أن عام ١٩٨٦ يمثل نقطة تحول نحو الوعي العالمي بحقائق العصر النووي . وفي ١٥ كانون الثاني/يناير اقترح الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيياتي ميخائيل غورباتشوف ، الذي استخلص نتائج محددة من حماقة الكبرى لسباق التسلح النووي ، الإزالة الكاملة من العالم كله للذرة المدمرة قبل نهاية هذا القرن . وقد دعم هذا الاقتراح الحظر الذي فرضه الاتحاد السوفيياتي من جانب واحد على التجارب النووية لمدة ١٥ شهرا . وقد أثبت الاجتماع الذي عُقد في ريكيافيك في الشهر الماضي بين الأمين العام غورباتشوف والرئيس ريغان أن احتمال أن يصبح العالم خلوًا من الأسلحة النووية يمكن تحقيقه إذا ما توافر حسن النوايا من جانب كل من يعنيه الأمر . وبينما يشكل الاستخدام السلمي للذرة الأمل الوطيد الذي يراود البشرية جمعاء ويعتبر ضرورة أكثر إلحاحًا من ذي قبل لضمان رخاء هذا العالم ، فإنه يمثل أيضا قوة مخيفة لابد أن نعلم المزيد عنها ونبذل المزيد من الجهود لتفادي أخطارها . وقد أصبحت هذه الحقيقة معروفة أكثر من أي وقت مضى نتيجة للحادث الفاجع الذي وقع في مفاعل تشيرنوبل . وأصبح من الواضح أيضا ، كما أعلن السيد بليكس :

"إن مسألة السلامة النووية قد اكتسبت بُعدا دوليا أكبر من ذي قبل" .

وبالتالي ، أشلج صدورنا كثيرا أن نلاحظ كيف أن تشيرنوبل أدت إلى ظهور مجموعة من الأنشطة الدولية الجادة التي ترمي إلى الاستفادة منها واستخلاص كل النتائج اللازمة واتخاذ إجراءات تمكننا من مواجهة الحالات الطارئة المماثلة ومنعها ، إذا أمكن ، في المستقبل .



وفي اعتقادنا اننا مدينون في ذلك ، أولا وقبل كل شيء ، الى أولئك الذين تعرّفوا لأكبر قدر من المعاناة نتيجة للحادث ، أي شعب الاتحاد السوفياتي وحكومته والى استعدادهما لتقديم المعلومات والتماس التعاون الدولي ، بما في ذلك تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك الى المبادرة الداعية الى بذل جهد دولي من أجل تحقيق قدر أكبر من السلامة النووية يكون للوكالة الدور الاساسي فيه . ونحن نتفق تماما مع تقدير المدير العام بأن التعاون النووي الدولي كان في أحسن أحواله في الشهور التي أعقبت حادث تشيرنوبل .

ونرى أن العمل السريع الذي لم يسبق له مثيل في إعداد اتفاقيتين دوليتين للإبلاغ المبكر بوقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالات الطوارئ، الاشعاعية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية واعتماد هاتين الاتفاقيتين في دورة استثنائية للمؤتمر العام عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي ، كان حدثا دوليا هاما له أثره الإيجابي على المناخ الدولي . وقد وقّعت بولندا كلا من الاتفاقيتين والتزمت على الفور باحكامهما . وكان من دواعي سرورنا أن نعلم أن الاتفاقية الخاصة بالإبلاغ عن الحوادث دخلت حيز التنفيذ في الشهر الماضي . وقد اتصفت المبادرة واسعة المدى التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي في نفس الدورة الاستثنائية بشأن إنشاء نظام دولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية بأنها مبادرة على أكبر درجة من الأهمية والحيوية . وأود أن أكرر الإعراب عن تأييد بولندا الكامل لفكرة ذلك البرنامج واستعدادها للمشاركة الإيجابية في تنفيذه . ونحن مقتنعون ، بطبيعة الحال ، بضرورة اضطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في عملية إنشاء مثل ذلك النظام العالمي للسلامة النووية والوقاية من الاشعاعات ، ونرحب به ونتطلع الى مزيد من التعاون بين الوكالة والمنظمات الدولية الأخرى في ظل ذلك النظام .

ولما كانت بولندا من دول وسط أوروبا التي عقدت العزم على استخدام الطاقة النووية ، فإنها تهتم بمشاكل السلامة بجدية تامة ، يشهد بذلك "قانون الطاقة الذرية" الذي أصدره البرلمان البولندي في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٦ . كما أن اعتبارات

أوسع متعلقة بالسلامة تحفز تعاوننا مع الوكالة في ميدان السلامة النووية والوقاية من الاشعاعات ، وهي أيضا الدافع لإصرارنا على البدء في أقرب وقت ممكن في أعمال الاتفاقية الخاصة "بالحماية المادية للمواد النووية" .

واعتقادنا أن الضرورة تقتضي وضع توصيات دولية لرفع مستوى السلامة في المرافق النووية وتحديد مستويات مقبولة دوليا يتم عندها التدخل متى تجاوزتها الجرعات الاشعاعية وما يُشتق عنها من مستويات التدخل في حالة وجود العقيدات الاشعاعية في البيئة وفي المواد الغذائية ، وتحديد مسؤولية الدول عن الأضرار الناجمة عن الحوادث النووية ، وإنتاج جيل جديد من المفاعلات الأكثر أمانا ، وحماية المرافق النووية من الأعمال الإرهابية .

ومع الأهمية التي اتسمت بها مشاكل السلامة النووية خلال الأشهر الأخيرة من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، نلاحظ مع الارتياح أن ذلك لم يقلل من اهتمامها بالمجالات الأخرى من عملها الذي اضطلعت به ، كعهدها ، بجدية وانطلاقا من شعور تام بالمسؤولية . ومن العسير تناول كل نواحي أنشطة الوكالة في كلمة موجزة كهذه . ولذا أكتفي بالكلام بإيجاز ، عن جانب واحد فقط من هذه الجوانب .

فمن الأفكار التي نعتقد أن لها أهمية خاصة بالنسبة لبولندا ، بل وبالنسبة للبشرية قاطبة ، مسألة استخدام شتى تقنيات الإشعاع والنظائر المشعة لرصد وتحسين وحماية البيئة البشرية . ولهذا الأمر أهميته الخاصة في المناطق المكتظة بالسكان وذات مستوى التصنيع المرتفع في شتى أنحاء العالم والتي تعتبر أوروبا واحدة منها ونعتقد أن الوكالة الدولية تستطيع أن تسهم بدور أكبر في حل هذه المشكلة الملحة بتشجيعها التعاون الدولي وكذلك التعاون الإقليمي ولاسيما في تطبيق أكثر التكنولوجيات تطورا وفعالية في هذا الميدان . ونعني بذلك على الأخص استخدام المعجلات لإزالة الغازات السامة من وحدات توليد الكهرباء بالطاقة المتولدة عن إحراق الفحم والنفط ، ومسألة تطهير الأغذية الحيوانية الملوثة ، وكذلك مسألة معالجة الأغذية بالطاقة المشعة .

وأود أن أشير في هذا السياق الى المبادرة التي قدمها في العام الماضي فويتشيتش ياروزلسكي رئيس الوفد البولندي في الدورة الاربعين للجمعية العامة بشأن التدفق الحر للتكنولوجيات المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية .

ولا يجوز أن نفعل ، في استعراضنا لأعمال الوكالة ، مسألة تطبيق الضمانات والتي أشرنا اليها من قبل بومفها بالغة الأهمية . ونحن نلاحظ بارتياح ما ورد في التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ من أن المواد النووية الموضوعة تحت ضمانات الوكالة في عام ١٩٨٥ ظلت مخصصة للأنشطة النووية السلمية أو استخدمت بطريقة مقبولة ، وذلك مع ازدياد عدد المرافق النووية الخاضعة للضمانات الى ما يربو عن ٥٠٠ منشأة . ونرحب أيضا بعقد اتفاق للضمانات مع ألمانيا ، وهي دولة غير منتمية الى معاهدة عدم الانتشار النووي ، وإعداد اتفاقية طوعية بين الوكالة والصين بشأن إخضاع أنشطة نووية سلمية معينة في ذلك البلد للضمانات . وسيكون ذلك الاتفاق الخامس من نوعه مع إحدى الدول النووية . ونأمل أن تكمل أيضا بالنجاح محادثات الوكالة مع اسبانيا ومع مؤسسة "يورأتوم" . ولكن لا يسعنا ، من ناحية أخرى ، إلا أن نشعر بالقلق لعدم حدوث أي استجابة من جانب جنوب افريقيا لما طالب به المدير العام من مناقشة تطبيق الضمانات الكاملة على جميع مرافقها النووية .

ونحن نؤيد الجهود المشكورة التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية نظام الضمانات عن طريق استنباط نهج جديدة لمسيرة التطورات التكنولوجية لمرافق تجديد دورة الوقود .

كما أننا على بينة من الصعوبات التي واجهتها الوكالة في تطبيق نظام الضمانات ومن بينها ما يتعلق بقبول المفتشين المعيّنين . ونعتقد انه لا بد من تصحيح هذا الوضع باتخاذ الدول الاعضاء موقفا أكثر تعاوناً ، ونأمل أن يؤدي الإدراك المشترك لأهمية الضمانات بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة النووية الى حل هذه المشكلة وغيرها من مشكلات تشغيل الوكالة عن طريق توطيد التعاون بين أعضائها .

وتلاحظ بولندا أيضا بارتياح استمرار نمو أنشطة الوكالة في مجال التعاون والمساعدة التقنيين . واذ تحبذ بولندا المبادئ المتفق عليها لتمويل التعاون والمساعدة التقنيين وكذا نسبة الـ ١٢ في المائة المتفق عليها لنمو صندوق تلك الأنشطة خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ ، تعتزم تقديم مساهمة مماثلة لهذا الصندوق .

إن التزام بولندا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تحفزها اعتبارات عليا تتعلق بأمننا القومي ، والسلم الدولي ، واحتياجات التنمية ، ومتطلبات السلامة ، التزام عميق . وقد تأكد ذلك ، في وقت سابق من هذا الشهر ، على لسان وزير الشؤون الخارجية في بلدي ، السيد ماريان اورذوفسكي ، خلال لقائه بالسيد هانس بليكس بمقر الوكالة في فيينا . فقد امتدح الوزير نشاط الوكالة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية وأعرب عن الرغبة في المزيد من التوسع في تعاون بلدي مع الوكالة في مجال صناعة الطاقة النووية وغير ذلك من المجالات ، كالزراعة وحفظ الأغذية والطب وحماية البيئة .

إن تأييدنا القوي لكافة أنشطة الوكالة ، واعترافنا بدورها الرئيسي في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، سينعكس بشكل مناسب على تصويتنا على مشروع القرار A/41/L.32 .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)  
(ترجمة شفوية عن الروسية) : إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٥ ، والكلمة التي ألقاها مديرها العام ، السيد هانس بليكس ، وهو يقدم التقرير هذا الصباح في الجلسة العامة ، يحتويان معلومات هامة عن أنشطة تلك الوكالة الدولية والمهمة التي يتعين الاضطلاع بها لتحسين أداؤها وتمكينها من النهوض بمهامها بفعالية أكبر . وفي هذا الصدد ، نرى من الضروري أن نعلن عن تأييدنا لأنشطة الوكالة دون أي تحفظ .

هناك إدراك متزايد في العالم لحقيقة أن الطاقة الذرية أقل مصادر الطاقة كلفة ، كما أن هناك إدراكا لضرورة بذل جهود مشتركة ومنسقة جيدا لتعزيز التعاون الدولي بما يكفل توافر ظروف يعتمد عليها لاستخدام الذرة استخداما مأمونا وسلميا .

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ونحن ، ككل الوفود الاخرى التي تكلمت أمام الجمعية ، نقدر تقديرا كبيرا النتائج التي انتهت اليها الدورة الاستثنائية الاولى للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي نظر مدى واسعا من البنود المتعلقة باستخدام المأمون للطاقة الذرية ، واعتمد عددا من القرارات الهامة . وكما هو معروف جيدا ، كان في الدورة الاستثنائية تأييد واسع النطاق لبرنامج العمل الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي ، لإنشاء نظام دولي لاستخدام الطاقة النووية بطريقة مأمونة . ويشتمل البرنامج على مجموعة من التدابير العملية لتعزيز الاسس العلمية والتقنية للطاقة النووية، وهي واحدة من الشروط المسبقة للتوسع في ذلك .

وقد أقرت دورة المؤتمر العام الاستثنائية اتفاقيتين هامتين بشأن الإخطار المبكر في حالة وقوع حادث نووي وتقديم المساعدة الطارئة في حالة الطوارئ النووية والحالات التي تنطوي على تسرب إشعاعات نووية . كما وضع الاطار القانوني الدولي المناسب للتوسع في التعاون بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الاخرى ، التي تعمل في ميدان استخدام الطاقة النووية في ظل ظروف تكفل السلامة القصوى للسكان والبيئة المحيطة . وتتضح أهمية هاتين الاتفاقيتين وتوقيتهما في عدد الدول التي وقّعت عليهما وهو حوالي ٦٠ دولة . أما بالنسبة لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، فقد وقّعت هاتين الوثيقتين في المرحلة النهائية للدورة الاستثنائية .

غير أنه لا يقل أهمية عن ذلك فيما يتعلق بوضع نظام لاستخدام المأمون للطاقة النووية ، اتخاذ مجموعة من التدابير العملية واسعة النطاق ، للحيلولة دون وقوع أية حوادث . وفي اعتقادنا أنه ينبغي لهذا أن يكون هدف ومحور تركيز الجهود التي تبذلها الوكالة في ميدان التعاون الدولي .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلدي أن يشير الى أن برنامج أنشطة الوكالة الموسع في مجال سلامة الطاقة النووية ينعكس بشكل صحيح في التوصيات والقرارات التي اتخذت بشأن هذه المسألة الهامة ، كما ينعكس أيضا في التوصيات المحددة التي وضعت على مدى فترة زمنية قصيرة بشأن مجموعة من المسائل واسعة النطاق ، لاسيما تلك

المتعلقة بتحسين الموثوقية التشغيلية لمنشآت الطاقة لنووية ، وتحسين نظم أمنها ووضع آلية لمنع وقوع الحوادث ووضع حد لها ، وتشبيت الحالة والتحكم في النفايات المشعة وتوحيد معايير الأمن والحماية من الاشعاع وغيرها ، من بين عديد من المسائل الأخرى .

إننا نؤيد وجهات النظر التي أعرب عنها هنا بشأن ملاءمة التعاون الدولي الوثيق تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطوير مفاعلات للطاقة من جيل جديد من المنشآت النووية استنادا الى المعرفة العلمية الحالية المتراكمة من كافة أنحاء العالم ، والخبرة العملية ، وتستند أساسا الى متطلبات الأمن الحالية وكذلك الى الجهود المكثفة في مجال الانصهار النووي الحراري المتحكم به ، لاسيما في مشروع مفاعل تاكلوماك الدولي ، الذي طُوِّر في إطار الوكالة الدولية للطاقة النووية ، منذ عام ١٩٧٨ ، بمشاركة عدد من الدول . ومن شأن تنفيذ هذا البرنامج أن يتيح تحقيق تقدم كبير في حل مسألة ضمان استخدام الطاقة بطريقة مأمونة للبشرية في المستقبل المرثي مع الحد من أثارها السلبية على البيئة .

وكما هو معروف جيدا ، يعطي مكان الصدارة في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراقبة استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح التغيرات الايجابية النوعية في برنامج الضمانات والفعالية الكبيرة لنظام ضمانات الوكالة ومصادقته بصورة عامة ودوره المتنامي ومؤهلات موظفيه والمنشآت التقنية والمتخصصة .

كما ينبغي أن تلاحظ أيضا موافقتنا على الاستعمال الموسع لطرق الحساب المعيارية باستخدام الكمبيوتر وتطوير مرافق الكمبيوتر للتفتيش والضمانات . وفي نفس الوقت ، نأمل أن تُتخذ نهج إضافية لرفع مستوى أنشطة التفتيش وفعالية نظام الضمانات أيضا في بلدان العتبة النووية ، لاسيما تلك البلدان التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار . فهذه التدابير ضرورية جدا . ويتمين علينا أن ننشئ حاجزا يوثق به ويملح للعمل لوقت طويل ليمنع انتشار الأسلحة النووية في عالمنا .

من الجوانب الهامة لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفقا لنظامها الداخلي ، تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية والاستخدام السلمي للطاقة النووية في مجالات الانتاج المادية ، والعلم ، والرعاية الصحية ، وتدريب الاختصاصيين الرفيعي المستوى . ونحن نجد أن عددا متزايدا من الدول بات يشارك في هذه البرامج وأن هناك زيادة مستمرة في تمويل وتوسيع الامكانيات التقنية للوكالة تحقيقا لتلك الأغراض . وقد أوضح هذا كله الدعم المتزايد للأنشطة التي تقوم بها الوكالة من جانب الدول الاعضاء والنظام الفعال للتمويل على أساس تقديم التبرعات بالعملات المحلية - وهذا يعني ضرورة الابقاء على النظام دون تغيير .

في عالمنا المتكافل ، هناك - جنبا الى جنب مع مشاكل الاستخدام السلمي للذرة - مشكلة استخدام الذرة للأغراض العسكرية وقد أصبحت أنشطة اليوم ذات طبيعة تجعل التوصل الى الأمن الحقيقي أمرا لا يمكن التفكير فيه بغير القضاء الكامل على الاسلحة النووية ووضع حد لاستخدامها ، وحظر التحضير المادي للحرب النووية . وهذا الهدف المستصوب المتمثل في صون السلم والحياة على الأرض لا يمكن أن يتحقق إلا بالقضاء الكامل على أسلحة التدمير الشامل . وهذا هو بالتحديد النهج الذي كان وراء البرنامج واسع النطاق للأمن الشامل عن طريق نزع السلاح الذي طرحه ميخائيل غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير هذا العام ، وعنصره الأساسي العملية التدريجية الرامية للقضاء الكامل ، على نحو مشترك وإلى الأبد ، على الاسلحة النووية مع فرض حظر فعال على الاسلحة الهجومية في الفضاء . فتنفيذ مثل هذا البرنامج كفيل بأن يكون بداية لعصر جديد في تاريخ البشرية - عصر لا نووي يضمن بطريقة واقعية امكانية تركيز الجهود دوليا على الأنشطة الخلاقة ، وهو شيء يتفق وطموحات كل الشعوب في جميع الدول . ومن الشواهد الجديدة الملموسة على النوايا الجدية من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية استهدافا لنتائج ملموسة فيما يتعلق بمناهضة التسليح ، وحظر الاسلحة النووية والقضاء عليها ، الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ريكيافيك بناء على مبادرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

(السيد ماردوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن الطاقة النووية والانواع المختلفة من الاشعاع ذات الفعالية الكبرى تستخدم في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في الزراعة ، والصناعة ، والمستحضرات الطبية وفي المعاهد العلمية . وهناك أيضا خطة لاستخدام الطاقة النووية في مجال توليد الكهرباء والوقود على نطاق واسع .

وفي الختام ، يشني وفدي من جديد على الفعالية الكبيرة والعمل المثمر الذي تظطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانتها ويحمد لها ما قامت به من أعمال في سبيل المزيد من تنمية التعاون الدولي لاستخدام الطاقة الذرية على نحو سليم ومأمون .

السيد ستاكهاوس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في أعقاب

حادث تشرنوبيل في نيسان/ابريل الماضي ، تركز الاهتمام العالمي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخها ، وقد قامت أمانة الوكالة في ظل التوجيه المقتدر لمديرها العام ، السيد هانز بليكس ، الذي تكلم أمامنا ببلاغة اليوم ، بتنسيق الاستجابة الماثبة والملائمة لتلك المسألة النووية .

لقد قامت الوكالة بنشاط غير عادي في أعقاب تشرنوبيل مما أدى الى إبرام اتفاقيتين بشأن الابلاغ المبكر ومساعدات الطوارئ في حالة الحوادث النووية ، وقّعت عليهما كندا وأكثر من ٥٠ دولة أخرى . وبالإضافة الى ذلك ، عقد اجتماع تقني للخبراء ، ودورة استثنائية للمؤتمر العام للوكالة . وقد أعادت الغالبية العظمى من الدول تأكيد التزامها إزاء الطاقة النووية وإدراكا لأهمية السلامة النووية . وفي الأسبوع الماضي اجتمع خبراء معروفون دوليا في مجال السلامة النووية للنظر في برنامج موسع في مجال السلامة النووية لتنفيذه من قبل الوكالة .

ولقد كان الانشغال البالغ بموضوع السلامة النووية من جانب المجتمع الدولي في أعقاب تشرنوبيل كما كانت أنشطة الوكالة التي وقعت مؤخرا ، أمورا مفهومة ومحمودة . بيد أنه لا ينبغي لنا أن ننسى البرامج الجوهرية الأخرى للوكالة وهي الضمانات ، والمساعدة والتعاون التقنيين .



وسأصف هنا بإيجاز إطار اهتمامات كندا في مجال الطاقة النووية لأن هذه الأنشطة توضح التزام كندا بالوكالة وبالتعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية .  
تعتبر كندا أكبر منتج ومصدر في العالم لليورانيوم والنظائر المشعة التي تستخدم في صناعة الأدوية ، والهيدرولوجيا ، والصناعة ، والزراعة وسوف تستخدم بصورة متزايدة في مجال حفظ الأغذية . إن مفاعلات كندو ، بتكنولوجياتها المشهود بها في توفير مصدر آمن للكهرباء ، تقوم بدور ريادي في العالم في مجال الأداء ، كما أن لدى كندا برنامجا نشطا في تصريف النفايات النووية .

ومنذ أن نبتت كندا حيازة الأسلحة النووية واستخدامها لما يزيد عن أربعين عاما ، دعت الى قصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية وغير التفجيرية . ويمثل العمل على عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في سياسة كندا الخارجية ، ويستهدف تحقيق هدفين : الأول ، تعزيز وضع نظام عدم انتشار دولي أكثر شمولاً وفعالية ، والثاني ، طمأنة الشعب الكندي والمجتمع الدولي الى أن صادرات كندا النووية لن تستخدم في أي غرض من أغراض التفجيرات النووية .

والهدف الأول يتحقق عن طريق التأكيد على دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بتعزيز الاعتماد على نظام الضمانات الخاص بالوكالة وتحسين تلك الضمانات ، ومعاملة الدول النووية وغير النووية على قدم المساواة فيما يتصل بمصادرات كندا النووية ، ووضع نهج جديدة فيما يتعلق بالمراحل الحساسة من دورة الوقود النووي كمرحلة إعادة المعالجة . ويتحقق الهدف الثامن عن طريق إبرام شبكة من الاتفاقات النووية الثنائية كالتى أبرمتها كندا مع شركائها النوويين . بحيث توفر تلك الاتفاقات ضمانا بأن يقتصر استخدام صادرات كندا النووية على الأغراض السلمية .

وقد أوضحت ملاحظات السيد بليكس هذا الصباح مدى أهمية هذه الشروط لأنه قال :  
"إن توليد الطاقة النووية عن طريق الالتحام حقيقة ستظل نعيش في ظلها" . فكل الحقائق تشهد على صدق قوله .

هناك ٢٧٠ مفاعل طاقة نووية في العالم . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه ، من المتوقع أن يصبح توليد أكثر من ٢٠ في المائة من الطاقة

الكهربائية في العالم من محطات توليد نووية وترى بلدان من العالم النامي أن رخاءها في المستقبل سيتعزز باستخدام الطاقة النووية الآمنة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، وكذلك في الأجزاء الأقل نمواً في أوروبا . فتلك البلدان تريد الطاقة النووية وتحتاج إليها ، ومن المرجح أنها ستحصل عليها . وتأمل كندا بوصفها بلداً مصدراً أن تكون شريكا نشطاً لتلك البلدان في كل هذه الميادين . فنحن منقسمون بدورنا في استحداث المزيد من استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية في هذه المجالات . وبالتالي فإننا نعلم مدى أهمية أعمال الوكالة .

على ضوء كل ما سبق ، ستؤيد كندا باستمرار وبقوة عمليات الوكالة في مجال الضمانات ، وقد اشترك الخبراء التقنيون الكنديون في الأفرقة الاستشارية ، واللجان التقنية وغيرها من الاجتماعات التي عقدتها الوكالة بغية تحسين هذه العمليات . وعلاوة على ذلك ، وضعت كندا البرنامج الكندي لبحوث الضمانات وتنميتها لعام ١٩٧٨ ، بغية مساعدة الوكالة على استحداث وتعزيز نظم لمراقبة مختلف أنواع المرافق النووية . فنظام الضمانات التابع للوكالة يوفر للمجتمع الدولي بأكمله أمناً أفضل يطمئنه إلى عدم وقوع المزيد من انتشار الأسلحة النووية ، ويوفر لجميع الموردين النوويين - لا لكندا وحدها - إطاراً للتجارة السلمي في المواد النووية .

وتقدم كندا ، بالإضافة الى دورها النشط في عمليات ضمانات الوكالة ، إسهاما في برنامج الوكالة الخاص بالسلامة وتستفيد أيضا من هذا البرنامج . ومنذ بدء نشر المجموعة الاولى من الوثائق الخاصة بالسلامة في ١٩٥٨ ، حول المناولة الآمنة للنظائر المشعة ، شاطرت كندا دولا أعضاء كثيرة قناعتها بأن هناك حاجة الى وضع برنامج دولي فعال للسلامة في إطار الوكالة . إن الاحداث المساوية التي وقعت في ٢٦ نيسان/أبريل تؤكد الاهمية الاساسية للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال السلامة النووية والحماية من الإشعاعات .

إن كندا تؤمن ، كما ذكرت آنفا ، بأن برنامج الوكالة الخاص بالمساعدة والتعاون التقنيين جانب هام للغاية من ولاية الوكالة ، وقد أيدت كندا على الدوام ، بوصفها بلدا رائدا في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية ، أنشطة الوكالة في هذا المجال ، وستظل تؤيدها .

إن كندا تعتقد أن تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يرتبط بصورة لا انفصام لها بالتأكدات التي تقدمها الدول بأن الطاقة النووية لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية وحدها . وهذا هو السبب الذي جعل كندا تشارك بنشاط في الوكالة منذ انشائها ، وهو أيضا السبب الذي سيجعل كندا تواصل دعم أنشطة الوكالة في المستقبل . إن الوكالة توضح بعملها الفعّال الى أي مدى تعد منظومة الأمم المتحدة ، بأبعادها الواسعة ، حيوية لتحقيق آمال العالم في مستقبل أفضل . وفي نيسان/أبريل من هذا العام ، عندما أوضح حادث تشرنوبيل الحاجة الملحة الى وضع اتفاقات بشأن معايير السلامة والإبلاغ المبكر ، ارتفعت الوكالة الى مستوى التحدي وزودتنا بآلية التفاوض التي سمحت بابرام تلك الاتفاقات . وبالتالي يسرّ وفدي أن يشترك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم والذي يؤكد ثقة الجمعية العامة في الوكالة وعملها في مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ويحث على اعتماده بتوافق الآراء .

ونحن نحّي تأكيد المدير العام على ضرورة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها ، إننا نحتفل في بلدي بيوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه

"يوم الذكرى" الذي نتذكر فيه من سقطوا في ساحة الحرب . فهو إذن يوم ننظر فيه الى الماضي . لكنه أيضا يوم نتطلع فيه إلى المستقبل ، إلى زمن تختفي فيه الحرب ولا يسطع سوى نجم السلم . وتحقيقا لهذه الغاية ، تلتزم كندا بالاستخدام السلمي للطاقة النووية .

السيد بيرتش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

باسم الاتحاد الاوروبي ، ودوله الاعضاء ، أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره السنوي عن عمل الوكالة خلال ١٩٨٥ .

كما أود أن أعرب عن التقدير للتعليقات التي أدلى بها المدير العام في بيانه التمهيدي بشأن التطورات الرئيسية التي حدثت في الوكالة خلال ١٩٨٦ . ومما لا شك فيه أن الحادث المفجع الذي تسبب في كثير من هذه التطورات قد وُطد بمورة أكبر مكانة الوكالة لدى الرأي العام . لذا ، نود أن نؤكد مرة أخرى بعزم متجدد تأييدنا الكامل لاهداف الوكالة الرامية الى تشجيع وتسهيل التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية عملا على كفالة السلم والمحة والازدهار في جميع أنحاء العالم ومنع الانتشار النووي . إن الوكالة تظل في رأينا المنظمة الدولية الرئيسية المنوط بها تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

إن التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ يسجل زيادة قدرها ١٣,٧ في المائة في مجموع القدرة النووية المنشأة لتوليد الكهرباء في العالم . وقد بلغ انتاج المحطات النووية العاملة الـ ٣٧٤ في نهاية العام الماضي ١٥ في المائة من الكهرباء المولدة في العالم ، بزيادة قدرها ٢ في المائة ، بالقياس إلى العام الماضي . إن بلداننا عديدة تعتمد الآن على الطاقة النووية كمصدر رئيسي لتلبية احتياجاتها في مجال الطاقة . وفي إطار الاتحاد الاوروبي ، يولّد ثلث احتياجاتنا الكهربائية من الطاقة النووية . ومن الواضح بالتالي أن الطاقة النووية تظطلع وسوف تظطلع بدور جوهري بوصفها مصدرا من مصادر الطاقة .

لقد اعترف في النظام الاساسي للوكالة بالسلامة النووية بوصفها مهمة من مهام الوكالة ، وكانت منذ انشاء الوكالة في ١٩٥٧ موضوع برنامج متكامل مهم . لقد أوضح حادث تشرنوبيل أن الوكالة تقوم بدور رئيسي في مجالي السلامة النووية والحماية من الاشعاعات ، لا بالإسهام في وضع اجراءات واساليب مطوّرة للسلامة فحسب ، بل وبلاستجابة للشواغل العامة . وفي هذا الصدد ، نود أن نشيد إشادة كاملة بالمدير العام ومعاونيه على استجابتهم السريعة والمهنية لحادث تشرنوبيل ، وأن نعرب عن تقديرنا للدور الذي اضطلعت به الوكالة في الشهور الاخيرة لتعزيز التفاهم والممارسات والتعاون الدولي الاوسع نطاقا في مجال السلامة النووية .

إن حادث تشرنوبيل يوضح بجلء أن الحادث النووي الكبير لا يحترم الحدود الوطنية ، ويؤكد الاهمية الحيوية للتعاون الدولي في المجال النووي . فلا يستطيع أي بلد أن يخاطر بعزل نفسه عن المجتمع الدولي في حالات كهذه . ونحن نشفي في هذا السياق على الدور المهم الذي أدته الوكالة في وضع وإبرام اتفاقيتين بشأن الإبلاغ المبكر عن الحوادث النووية وبشأن المساعدة الطارئة في حالة وقوع حوادث نووية . فالسرعة التي انجزت بها المفاوضات دليل على التزام الوكالة والدول الاعضاء بتحسين الترتيبات القائمة .

ويجب على الوكالة الآن أن تنفذ كل الاعمال المقبلة في هذه المجالات بنفس الطابع الملح . ويجب أن يستمر الحوار الذي قام في أعقاب الحادث إذا ما أراد المجتمع الدولي أن يستفيد من جميع دروس حادث تشرنوبيل . إن للوكالة دورا مركزيا في هذا الحوار وينبغي أن تظل مركزا لتجميع الجهود العالمية الرامية الى تحقيق السلامة النووية . وسنبذل من جانبنا قصارى جهدنا للإسهام في برامج سليمة التوجّه في المجالات الرئيسية الخاصة بوضع مبادئ ومعايير السلامة النووية والتشغيل الامن والحماية من الإشعاعات .

ونحن نلاحظ بارتياح من التقرير السنوي لعام ١٩٥٨ العمل القيم الذي أنجزته الوكالة في مجال السلامة النووية خلال العام الماضي باستكمالها برنامج معايير

السلامة النووية ، ومضيها في تطوير المبادئ التوجيهية الخاصة بالحماية من الاشعاعات ، وبفضل عمل الفريق الاستشاري المعني بالسلامة النووية الدولية . ونحن نعتقد ، في هذا السياق ، أن التوصيات التي تقدم بها هذا الفريق في تقريره بشأن الاجتماع الاستعراضي الذي عقد بعد حادث تشيرنوبيل يمكن أن يظطلع بدور هام في تعزيز السلامة النووية .

وهناك مجال آخر كان مؤخرا محطا لاهتمام متزايد من الرأي العام في مجال تنمية الطاقة النووية هو مجال معالجة النفايات المشعة ، ولهذا نلاحظ بارتياح العمل المستمر الذي تقوم به الوكالة في وضع المعايير التي من شأنها مساعدة البلدان على صياغة القواعد الوطنية لمعالجة النفايات . كذلك نرحب بالدور المنشط الذي تقوم به الوكالة في تشجيع التعاون الدولي في مجال معالجة النفايات النووية .

وننتقل الى الأنشطة المتعلقة بالضمانات . واسمحوا لي ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ، والدول المنتمية اليه أن نؤكد قبل كل شيء شغتنا مرة أخرى في نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحن نكرر ندائنا الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي لديها مرافق نووية غير خاضعة لنظام ضمانات الوكالة أن تضع تلك المرافق تحت الضمانات . وفي هذا الصدد ، نرحب بتوصل الوكالة الى اتفاق شامل بشأن الضمانات مع اليابان . وقد أصبح نظام الضمانات الخاص بالوكالة على مدى السنوات الماضية حجر الزاوية في مجال التعاون النووي الدولي ، إذ تتوافر بتطبيقه ضمانات للمجتمع الدولي بأن الدول المشتركة فيه تلتزم بتمهدهاتها الخاصة بعدم الانتشار ، كما أنه يساعد على نطاق أوسع ، على بناء الثقة على أساس عالمي بين الدول الاعضاء . وبالإضافة الى ذلك ، من رأينا أن الثقة الدولية في نظام الضمانات التابع للوكالة شرط ضروري لتبادل التقنيات والتجارة النووية . ولذلك ، نلاحظ بارتياح أن الوكالة رأت مرة أخرى ، في عام ١٩٨٥ ، أن تخلص إلى أن جميع المواد النووية الخاضعة ل ضماناتها تطلب في نطاق أنشطة الاستخدام النووي السلمي . ونحن ندرك أن استمرار البحوث وأنشطة الاستحداث اللازمة لتحسين تقنيات الضمانات والتوسع الجغرافي في المناطق التي يشملها التفتيش الخاص بالضمانات ، من الأمور اللازمة لزيادة فعالية وكفاءة النظام برمته . ونحن على استعداد للقيام بكل ما في وسعنا لنكفل النجاح المستمر لهذا النظام .

وتنسحب الأهمية الفائقة التي يوليها لانشطة الوكالة في مجال وضع القواعد والنظم بنفس القدر على أنشطتها الترويجية ولاسيما برنامج التعاون والمساعدة التقنيين . وبالرغم من القيود الحقيقية التي تعاني منها الميزانيات المحلية ، تواصل الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي دعمها لهذا البرنامج القيم بأن تظل من الدول المانحة الرئيسية ، إما مباشرة ، عن طريق مساهماتها في صندوق التعاون والمساعدة التقنيين أو بالدعم من خارج الميزانية بتقديم المساعدات العينية . ونلاحظ التقدم الذي أحرزته الوكالة فيما يتعلق بإداء البرنامج في عام ١٩٨٥ والجهود الحالية التي تبذلها لتحسين فعالية عملها والتوصل الى استخدام أفضل لمواردها في هذا المجال .

ويذكرنا برنامج التعاون والمساعدة التقنيين بقوة بأن التقنيات النووية يتزايد استخدامها لمكافحة الأمراض وتحقيق رفاهية البشر في كثير من أنحاء العالم ، بالإضافة الى استخدامات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء . ومما هو جدير بالذكر أن حوالي ٥٠ في المائة من مشروعات التعاون والمساعدة التقنيين للوكالة تتضمن استخدام التقنيات النووية في مجالات الزراعة والطب والصناعة . ونحن نؤيد تماما البحوث القيمة وأنشطة الفيزياء النووية التي يوفرها لتلك المشروعات مختبر سيبرم-دورف ، والمركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا ، والمختبر الدولي للإشعاعات البحرية في موناكو . ونأمل بمرور الوقت أن يكون لجميع أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين التي تقوم بها الوكالة تأثيرها المفيد على اقتصاديات الدول المستفيدة من تلك البرامج وظروف المعيشة فيها .

وبالنسبة لإقامة نظام فعال متفق عليه دوليا للتخزين الدولي للبلوتونيوم ، بمقتضى المادة ٢٢/الف/٥ من النظام الاساسي ، نتطلع الى تحليل الوكالة وتقييمها لكميات البلوتونيوم الحالية والمتوقعة .

وصوف تكمل لجنة تأكيدات الإمداد عما قريب العام السادس من عملها . ولم يتسنّ حتى الآن التوصل الى وضع مجموعة مبادئ مشتركة متفق عليها لتوفير الإمدادات



وضمن عدم الانتشار . ونحن على استعداد للتعاون من أجل التوصل لحل هذه المشكلة الهامة والصعبة في إطار سياساتنا النووية وسياساتنا الخاصة بعدم الانتشار .  
وتتفق في الوقت الحاضر في فيينا الدورة السابعة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .  
ويتصل موضوع ذلك المؤتمر بطبيعة الحال بعمل الوكالة . ونحن نرى أن عمل المؤتمر ينبغي أن يوجه إلى تعزيز أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ المهام الواردة في نظامها الأساسي .

وختاماً ، أود أن أوضح أن الاتحاد الأوروبي والدول المنتمية إليه ترغب رغبة أكيدة في استمرار التعاون الوثيق القائم بينهم وبين الوكالة في جميع مجالات الأنشطة النووية السلمية ذات النفع المشترك . وسيظل هدفنا دائماً الإبقاء على الوكالة كجهاز فعال للتعاون النووي السلمي .

السيد صميحة (العراق) : يسعد وفد بلادي أن يقدم شكره للسيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور هانس بليكس وكذلك إلى موظفي الأمانة على الجهود التي يبذلونها في إدارة أعمال الوكالة ونأمل أن يقدم الكثير من خبرته وجهوده للوكالة في السنوات القادمة من ولايته .

إن دور الوكالة الدولية مهم في توسيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في كافة مجالات الحياة فيما يتعلق بتوليد القدرة الكهربائية واستخدام الذرة في الطب والزراعة والصناعة وذلك عبر مساعداتها الفنية المباشرة وغير المباشرة كتقديم الاستشارات والتدريب وتبادل المعلومات . وكذلك نفذت الوكالة الدولية برنامجاً نشطاً لمساعدة أعضائها من أجل الحفاظ على الأمان النووي ، وقد حدث توسع كبير في هذا البرنامج من خلال نظام الإبلاغ عن الحوادث ومن خلال الفرق الاستشارية المعنية بالحماية من الإشعاع والفريق الاستشاري للسلامة النووية .

لديّ بعض الملاحظات على ما ورد في التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٥ المعروض الآن على الجمعية العامة وأود ، بتقديمي لهذه الملاحظات ، أن أسترعي انتباهكم الى مسائل معينة وردت في التقرير.

لقد تناول التقرير السنوي وتحت بند مسائل ذات أهمية خاصة للوكالة ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أخطر قضية مرت على الوكالة الدولية منذ تأسيسها ألا وهي مسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية . ألا أن الطريقة التي عالجت بها الوكالة الموضوع تثير الاستغراب . إذ لا يخفى على أحد خطورة هذا العدوان لا على العراق فحسب بل اعتبرته المنظمات الدولية هجوما على الوكالة ونظام ضماناتها وعلى الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وعلى مصداقية معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية . ومع ذلك فقد أغفل التقرير هذه الحقيقة .

لقد تمت معالجة هذا الموضوع الخطير بخدعة إجرائية حاكها رئيس المؤتمر العام التاسع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما رفض قرارا حاز على أغلبية ٤١ صوتا وتبنى بدلا منه قرارا آخر لم يحصل إلا على ٣١ صوتا فقط . وهكذا يسدل الستار وببساطة متناهية على آخر موضوع واجه الوكالة دون الحصول حتى على الضمان بعدم تكرار مثل هذا العدوان . وإذا تمت المعالجة من المنظمة المختصة أي الوكالة بهذه الطريقة فإن احتمال تكرار العدوان من قبل المعتدى قائم لا محالة لأن ضعف المعالجة يشجعه على تكرار العدوان في المستقبل .

ان تدخلني في هذا المجال قد حتم عليّ ان اذكر بأن التقرير السنوي أشار إلى القرارات الصادرة بخصوص العدوان الاسرائيلي المسلح على المفاعل النووي العراقي الا انه أغفل وبشكل يدعو الى الاسف ذكر الاجراءات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ هذه القرارات وأخص بالذكر قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي اعتمد بالاجماع وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها القرار ٦/٤٠ .

ولاجل ان يعكس التقرير السنوي صورة حقيقية لنشاطات الوكالة الدولية كان يفترض ان يتضمن الامور التي أشرت اليها في كلمتي .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنحتفل

عما قريب بالذكرى السنوية الثلاثين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونشعر بارتياح اذ نلاحظ - في هذه المناسبة - ان هذه الهيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة قد تطورت لتصبح مؤسسة ذات أهمية غير عادية ، سواء من الناحية السياسية او المهنية . وتنبع أهميتها من حقيقة انها تساعد على ان تظلم على نحو ناجع بمهام عالمية حيوية بالنسبة للجنس البشري كتوليد الطاقة وحماية الصحة ونتاج الغذاء وحفظه ، وتسهم اسهاما ملموسا في حماية البيئة والتعاون الدولي في عدد من الانظمة النظرية والتقنية على حد سواء . كما ان تأثير الوكالة السياسي امر له أهمية خاصة . فما من احد ينكر أهمية وتأثير الصكوك الصادرة عنها ، كمعاهدة عدم الانتشار ، او نظام ضمانات الوكالة الذي يمنع نقل المواد النووية

من مجال توليد الطاقة إلى المجال العسكري . كما ان أنشطتها المتعلقة بالاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد والمرافق النووية ذات أهمية لا يرقى إليها شك . ولقد أصبح عملها ذا جدوى خاصة هذا العام ، عندما تم التوقيع على اتفاقيتين هامتين بشأن السلامة النووية . فالاتفاقيتان تعتبران مثلاً ممتازاً لمزيج من النواحي السياسية والتكنولوجية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وكذلك في تعاون الدول ذات النظم الاقتصادية السياسية المختلفة .

ويبين تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم الى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة أنشطة الوكالة المكثفة للغاية والمتعددة الوجة في الفترة الاخيرة ، وعلى وجه الخصوص ، في مجال السلامة النووية . وعند بحث هذه المسألة ، يجب أن نأخذ في الاعتبار ان السلامة النووية الحقيقية على كوكبنا مرتبطة ، اولا وقبل كل شيء ، بوقف الاستعدادات المادية للحرب النووية ، والقضاء الكامل على الاسلحة النووية . ان العصر النووي وعصر الفضاء يتطلبان - بشكل ملح - نهجا جديدا للعلاقات الدولية ، وتفكيراً جديداً على هدى منطق جديد ، لان صيانة الامن مهمة سياسية اكثر منها عسكرية .

ان الحضارة تواجه الآن خياراً يتمف بالحاجة لم يسبق له مثيل ، هو : ما اذا كانت هذه الحضارة ستتعلم كيف تعيش بطريقة انسانية حقاً وتبقى ، ام سيكتب عليها الفناء . ان العالم يمر بمرحلة استعراض جذري للحالة القائمة التي تتمف بالتساؤل عما اذا كانت سياسة المنطق هي التي ستتغلب على سياسة القوة . ان وقف سباق التسلح والشرع في نزع السلاح ، وتهيئة الظروف التي تمكن البشرية من دخول القرن الجديد وهي متحررة من تهديد الحرب النووية الرهيب ، هما الطريقتان الوحيدتان الممكنتان للتغلب على الحالة الراهنة .

ولقد اتخذت خطوة جوهرية على هذا الطريق في ريكيافيك ، حيث تقدم الاتحاد السوفياتي إلى العالم بأسره بخطط جذرية جريئة لاجراء تخفيضات متوازنة ملموسة للقدرة النووية ، تتبعها فوراً الإزالة التامة لها . ومما يؤسف له ، انه ، لاسباب معروفة ، لم يتحقق هذا الامل .

لقد رحبت تشيكوسلوفاكيا دون اى تحفظ بمبادرات السلم المقدمة من الاتحاد السوفياتي ، وايدتها تماما ، وهي تشارك بنشاط مع دول المجتمع الاشتراكي الاخرى في مبادرات السلم هذه . ونحن على اقتناع بأن البرنامج الشامل للقضاء على الاملحة على مراحل تستكمل بحلول نهاية هذا القرن ، والتمديد المتكرر للوقف السوفياتي المؤقت من طرف واحد لكل التفجيرات النووية ، يقدمان دليلا ملموسا على التفكير الجديد الذي يحكم هذا العصر النووي وعصر الفضاء هذا . وفي المرحلة الحالية ، يعد اتجاه طرق ما لوقف تجارب الاسلحة النووية ، والصياغة السريعة لاتفاقية بشأن حظرها الكامل ، ومنع وزع المنظومات الضاربة في الفضاء الخارجي ، مؤشرات مقنعة للغاية تبين تحديدا منهج كل قوة من القوى النووية فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح والامن الدوليين .

لقد قدمت مجموعة من الدول الاشتراكية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحا بانشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين حظي بالفعل باهتمام حقيقي واستجابة ايجابية . ويتضمن ذلك النظام ايضا الاستخدام الامن للطاقة النووية ، في مجال توليد الطاقة وفي تطبيقات اخرى في مجالات متعددة للاقتصاد الوطني . لذلك ، نشني على حقيقة انه - تنفيذا لمقترحات الاتحاد السوفياتي التي قدمها ميخائيل غورباتشوف في ايار/مايو الماضي بغية تعميق التعاون الدولي في مجال السلامة النووية - قامت الوكالة بتنظيم اجتماعات للخبراء عززت بقدر ملحوظ التعاون في هذا المجال . وقد قدرنا غاية التقدير التحليل التفصيلي الذي قدمه الخبراء السوفييات لحادث تشيرنوبل ، ونحن مقتنعون بان النتائج التي تسنى التوصل اليها في هذه المداولات سيكون لها اثر على الانشطة المقبلة للوكالة ، وكذلك للدول التي تقوم بتشغيل مرافق الطاقة النووية .

لقد شاركت تشيكوسلوفاكيا بشكل نشط في صياغة الاتفاقية المتعلقة بالانحطاط المبكر بوقوع حادث نووي . والاتفاقية المتعلقة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي او طارئ اشعاعي ، اللتين تم اعتمادهما في الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقودة في شهر ايلول/سبتمبر الماضي . ووقعت تشيكوسلوفاكيا على الاتفاقيتين فور انتهاء الدورة المشار اليها ، وكانت احد بلدان ثلاثة لم تجعل التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالانحطاط المبكر بوقوع حادث نووي رهنا بالتصديق عليها ، وبذلك بدأ نفاذها اعتبارا من يوم ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . ونحن نرى ان النتائج التي حققتها الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مفيدة وجديرة بالتطبيق دون اى تأخير .

ومنذ بداية تطور هذا الموضوع تعلق تشيكوسلوفاكيا أهمية قصوى على مشكلة الامان النووي ، بما في ذلك جوانبه الدولية . ومنذ عام ١٩٨٢ ابرمنا اتفاقا مع النمسا بشأن المسائل المتعلقة بتشغيل المرافق النووية الواقعة قرب الحدود بين بلدينا . وقد اثبت هذا الاتفاق آثاره المفيدة وانه يمكن ان يكون نموذجا يبين انه حتى المسائل التي على هذه الدرجة من التعقيد يمكن حلها رغم الاختلافات في النظم السياسية والاقتصادية القائمة بين البلدان المعنية .

كما تتمثل مشكلة الامان النووي اتصالا وثيقا بالتطبيق الفعّال لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي يعتبر صكا دوليا معترفا به في الوقت الحالي ، وموثوقا به ، ولا يمكن الاستغناء عنه للرقابة الدولية على عدم انتشار الاسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، يعزّز نظام الضمانات أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي تعد أساس نظام عدم الانتشار . ونعتبر انه من المهم ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بتنفيذ الاستنتاجات التي خلص اليها المؤتمر الاستعراضي الثالث المعني بتلك المعاهدة ، والمعقود عام ١٩٨٥ . ويسرنا ان نلاحظ ان أنشطة التفتيش التي اضطلعت بها الوكالة في

الفترة التي يجري استعراضها الآن لم تكشف عن أية حقائق مادية تدل على اساءة استعمال المواد النووية . وندعو أيضا الدول التي لم تنضم الى معاهدة عدم الانتشار حتى الآن لاسباب متباينة ، لاسيما الدول التي لديها برامج نووية متقدمة ، ان تضع برامجها النووية كلها تحت مظلة ضمانات الوكالة .

ونرى أيضا ان هناك سبيلا يؤدي الى الحل الشامل للمسائل المتعلقة بالامن الدولي في المجال النووي ، وفي تنفيذ التدابير التي يمكنها ان تمنع بطريقة فعالة حتى أشكال الارهاب النووي . لذلك ، نشدد بكل قوة على الحاجة ان يبدأ فوراً نفاذ الاتفاقية المتعددة الاطراف المعنية بالحماية المادية للمواد النووية ، وندعو الدول التي لم تعتمد بعد تلك الاتفاقية وتصدق عليها ان تفعل ذلك .

ان تنفيذ جميع التدابير بنفس الروح التي تتسم بها المقترحات الرامية الى انشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين سيؤدي في جملة أمور إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتعاون التقني الدولي الواسع النطاق في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ومن ثم الى زيادة دعم مركز الوكالة . وتساهم تشيكوسلوفاكيا في صندوق المعونة الفنية بمبالغ تماثل حصة اشتراكها في ميزانية الوكالة . وعلاوة على ذلك ، نحن نقدم منحا دراسية على الاجلين الطويل والقصير لدراسات في الموضوعات المتعلقة بالطاقة النووية في المؤسسات الدراسية العليا في تشيكوسلوفاكيا المخصصة اساسا للخبراء المتخصصين من البلدان النامية .

لقد اثبتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية طوال تاريخها انها قادرة على الاضطلاع بدورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . وان تشيكوسلوفاكيا بوصفها عضوا مؤسسا في تلك المنظمة ، سعت دائما لجعل استخدام الطاقة النووية قاصرا على ما يفيد البشرية ، وهي تعتزم مواصلة هذا الجهد . ونحن على استعداد للمشاركة ايضا ، في حدود امكانياتنا المتاحة في برامج الوكالة في المستقبل ، مثل استحداث مفاعل آمن جديد او في التعاون الدولي الاوسع نطاقا في مجال ادارة الانصهار النووي المقيّد .

وختاماً ، أود أن اضم صوتي إلى أصوات سائر ممثلي الدول معرباً نيابة عن وفد تشيكوسلوفاكيا عن تقديرنا للنتائج التي حققتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما وصفت في التقرير المقدم من مدير عام الوكالة السيد بليكس . وأشيد بمبادرته ونهجه البناء في حلّ عدد من المسائل المعقّدة التي واجهت الوكالة في الفترة قيد الاستعراض ، وأشكره وأشكر من خلاله أمانة الوكالة للأعمال التي تم تحقيقها في تلك المنظمة التي تعتبر دون شك من أهم الهيئات التي تعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة .

لقد اشتركت تشيكوسلوفاكيا مع كندا وباكستان في تقديم مشروع القرار (A/41/L.32) بشأن البند المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . ويرى الوفد التشيكوسلوفاكي أن مشروع القرار هذا يعطي تقييماً متوازناً لأنشطة الوكالة حتى الآن ، كما أنه يهيئ في نفس الوقت ظروفاً طيبة لتعزيز عملها بشرط أن تنضم كل الدول الأعضاء فيها إلى هذا الجهد بشكل فعال . لذلك ، نعرب عن تأييدنا التام لمشروع القرار هذا ونوصي بأن يعتمد بتوافق الآراء .

السيد هالاشيف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس وفد جمهورية بلغاريا الشعبية بعناية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٥ ، ويسره أن يلاحظ الأعمال المتنوعة والمنتجة التي تقوم بها الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . أن المهام المسؤولة والهامة جداً التي تؤديها الوكالة زاد توضيحها في البيان الاستهلالي الذي أدلى به صباح اليوم مديرها العام السيد هانز بليكس ، وأود أن أؤكد تقديرنا بشكل خاص للمساهمة القيّمة التي قدّمتها أمانة الوكالة ، لاسيما السيد بليكس ، للدورة الاستثنائية الأولى للمؤتمر العام وللأنشطة الأخرى المتمثلة بمسألة التنمية الآمنة للطاقة النووية . وتعتبر النتائج التي حققتها تلك الدورة اسهاماً هاماً في تعزيز الثقة فيما يتعلق بمستقبل



الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بالتعاون الدولي في مجال تطبيقها على أوسع نطاق . وهي لم تؤكد من جديد الدور الاساسي الذي تظلم به الوكالة باعتبارها محور الجهود التي تبذلها الدول في هذا المجال فحسب ، بل انها دلت ايضا على انه يمكن ، اذا توفر حسن النية للعمل المتضافر ، حسم كل المشاكل الملحة ذات الاهتمام المشترك حسمًا سريعًا .

وتقتضي الضرورة الملحة الآن إبداء حسن النوايا هذا من أجل اتخاذ تدابير فعالة فورية لوضع حد لسباق التسلح النووي وتلافي خطر الكارثة النووية . وتبين التجربة الماضية أن الطاقة النووية التي تغلت من زمام سيطرة الإنسان يمكن أن تكون قوة مروعة . ولهذا فإننا مقتنعون أن مستقبل الطاقة النووية لا يكمن إلا في استعمالها السلمي . وإن الجهود الجماعية للدول من أجل النهوض بالتعاون الدولي من أجل الاستخدام الآمن والمتزايد أبدا للطاقة النووية للأغراض البناءة تفقد جدواها ما لم يتوقف استخدام الطاقة النووية لغرض إنتاج أسلحة التدمير الشامل . وبغية تحقيق هذا الهدف نحتاج إلى تضافر جهود جميع الدول والمنظمات الدولية والرأي العام العالمي بأمرة .

والحقائق العسكرية السياسية لعصرنا تقتضي سلوك نهج جديد مسؤول إزاء الشؤون الدولية . والبرنامج السوفياتي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية من على وجه البسيطة بنهاية القرن مثال على هذا النهج . وهذا البرنامج لا يتيح للبشرية آفاقا حقيقية لعالم يخلو من الأسلحة النووية يتوفر فيه الأمن الحقيقي لجميع الدول والشعوب فحسب ، بل يتيح لها أيضا إمكانيات جديدة للاستخدام الواسع للطاقة النووية للأغراض السلمية . إن الوقف الاختياري السوفياتي من جانب واحد لجميع التفجيرات النووية لايزال ساريا . وقد أتاح هذا للذين يصرّون على مواصلة تجارب الأسلحة النووية أن يعيدوا النظر في سياساتهم على ضوء المصالح الأمنية لجميع الشعوب . وإن الاتفاق على وقف شنائي سوفياتي أمريكي بشأن كل التفجيرات النووية من شأنه أن يكون خطوة حاسمة صوب حظر شامل للتجارب النووية بوصفه أشد التدابير فعالية لنزع السلاح النووي . والوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذه الأهداف ذات الأهمية العالمية .

وما برحت جمهورية بلغاريا الشعبية تدأب على تأييد كامل أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تخدم مصلحة جميع الدول . ويسند إلى الوكالة دور بالغ الأهمية يتمثل في رصد تنفيذ الالتزامات المترتبة على الدول الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية . ونحن نرى أن هدف منع انتشار الأسلحة النووية بالإضافة إلى الحد من كل أنواعها وخفضها وإزالتها نهائيا أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة للجهود الرامية إلى تلافي الحرب النووية .

ونرحب بالعدد المتزايد دائما من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بوصفه عاملا إيجابيا . وقد انضمت إليها أيضا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مما زاد من عدد الأطراف إلى ١٣٠ دولة . وسيخدم إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة مصالح جميع الدول .

ويسعدنا أن نلاحظ أن نظام الوكالة الدولية للضمانات يعول عليه كما أنه جدير بالثقة . وفي عام ١٩٨٥ ، كما في الأعوام السابقة ، لم تكتشف الوكالة أية ظاهرة شاذة من شأنها أن تبين تحويل المواد النووية الخاضعة للضمانات أو إساءة استخدام المرافق الخاضعة للضمانات بغية صناعة أية أسلحة نووية أو لاية أغراض عسكرية أخرى أو لمنع أي جهاز تفجيري نووي آخر . ومع ذلك فكما لاحظ التقرير أن مبعث القلق هو حقيقة أنه في عام ١٩٨٥ اكتشفت في خمس دول غير حائزة للأسلحة النووية - مرافق غير خاضعة للضمانات يجري تشغيلها أو أنها في مرحلة الإنشاء قادرة على إنتاج مواد نووية صالحة لإنتاج الأسلحة .

إن الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ينبغي أن تستمر . وفي هذا الصدد نعلق أهمية كبيرة على أنشطة الوكالة في مجال الضمانات وعلى الخطوات المتخذة لتعزيز فعاليتها .

وينظر وفدي نظرة إيجابية لأنشطة الوكالة في ميدان التعاون التقني ، فضلا عن الأنشطة الرامية إلى زيادة وتحسين أشكال وأساليب هذا التعاون وتعزيز فعاليتها .

ونعلق أهمية كبرى على عمل الوكالة في مجال السلامة النووية ، ونؤيد البرنامج الخاص للوكالة لعام ١٩٨٦ في هذا الميدان . وسيقدم بلدي تبرعا إضافيا طوعيا لهذا البرنامج . وفي توسيعنا لنطاق أنشطة الوكالة في ميدان السلامة النووية ، ينبغي أن نكرس الاهتمام اللازم للمجالات الهامة مثل الضمانات ، والتعاون التقني ، والطاقة النووية ، واستخدام التقنيات النووية .

وتحتبذ جمهورية بلغاريا الشعبية النهوض بالتعاون الدولي في تبادل المواد والأجهزة النووية للأغراض السلمية ، وتؤيد تأييدا نشطا عمل الوكالة في هذا الميدان . وفي لجنة تأمين الإمداد يشارك وفدي مشاركة نشطة في صياغة نظام دولي لتأمين إمداد نووي يستند إلى مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية .

ويمكن بدء مريان الاتفاقية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية خطوة هامة في تعزيز نظام التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية .

وكما لا يخفى على أحد ، فإن انتاج الطاقة في بلغاريا يستند أيضا إلى الاستخدام الواسع النطاق للطاقة النووية . وفي عام ١٩٨٥ ولدت محطات الطاقة النووية في بلدنا ١٣ بليون كيلو وات بما يصل إلى حوالي ٣٢ في المائة من إجمالي انتاجنا من الكهرباء . ومما يتسم بأهمية خاصة في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية تعاوننا مع الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاعضاء في مجلس التماسد الاقتصادي فضلا عن تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي تنمية قدرتنا على توليد الطاقة النووية فإننا نولي اهتماما خاصا لمشاكل السلامة النووية والحماية من الاشعاعات . وفي هذا الصدد ، تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاوننا نشطا . وفي عام ١٩٨٦ خطونا خطوة هامة في مساهمتنا في التعاون الدولي في هذا الميدان بالانضمام إلى برنامج الوكالة الخاص بتقييم الحوادث . وبناء على اقتراحنا تنظر الوكالة في مشروع لإنشاء مركز إقليمي لمعايير تحليل السلامة في بلغاريا يستخدم لتقييم الحوادث الحاسب الآلي والمعايير الحديثة لتحليل السلامة . وسيكون إنشاء هذا المركز بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمثابة إسهام كبير في معالجة القضايا الدولية الهامة المتعلقة بسلامة الطاقة النووية .

ولايزال التطبيق الناجح ل ضمانات الوكالة على المرافق النووية العاملة في بلدي مستمرا . وتعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن قضية الضمانات قد تبين في العقد الموقع لاستخدام الحاسب الآلي في إعداد تقاريرنا للوكالة فيما يتعلق

بالمواد النووية في بلدي ، وكذلك في العقد الخاص باختبار احتياجات ضمانات الوكالة من أجهزة الرصد الجديدة في محطات الطاقة النووية لدينا .

إن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية يتطلب تنظيماً صارماً . ولهذا السبب أصدرت الجمعية الوطنية لجمهورية بلغاريا الشعبية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ القانون الخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية الذي حدد سياسة موحدة للدولة بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وتحظر أحكام القانون مراحة استخدام الطاقة النووية بغية إنتاج أسلحة نووية أو غيرها من النبائط النووية المتفجرة فضلا عن إنتاج غير ذلك من أسلحة الدمار الشامل . وما فتئت جمهورية بلغاريا الشعبية تتعاون مع غيرها من الدول في استعمال الطاقة النووية بمقتضى شروط تؤمن التقيد بمعاهدة عدم الانتشار . وقد وفر هذا المك الهام أساساً قانونياً مستقراً لإدارة استخدامات الطاقة النووية في بلدي ومن أجل مراقبة الدولة لهذا القطاع الإنتاجي بغية معالجة المسؤولية المدنية عن الأضرار وما إلى ذلك .

وختاماً ، أشدد على الأهمية القصوى التي تعلقها حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية على مواصلة النهوض بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسيواصل بلدي المساهمة في تعزيز دور الوكالة بوصفها مركزاً لتنسيق أنشطة الدول الأعضاء في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية ، وبوصفها عاملاً هاماً لتعزيز نظام عدم الانتشار .

السيد دوت (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض علينا

التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٥ . ووفقا لما ورد فيه ، زادت الطاقة الإنتاجية النووية القائمة خلال الفترة محل الاستعراض بنسبة ١٣,٧ في المائة ، ووصلت إلى ٢٥٠ جيغاوات بنهاية العام . وتمثل الكهرباء المولدة نتيجة استخدام الطاقة النووية الآن ١٥ في المائة من الانتاج العالمي من الكهرباء .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام السيد هانز بليكس للدور الذي يؤديانه في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ونثق بأن الوكالة سوف تتوصل إلى أفكار جديدة وتكنولوجيا محسنة من أجل التطبيق الأخرى والأمن للطاقة النووية للأغراض السلمية . لقد لاحظنا أن الجهود ركزت في عام ١٩٨٥ على تطوير مبادئ توجيهية للحماية من الإشعاع وعلى مساعدة الدول الأعضاء على تطبيقها . وفرت الوكالة أيضا محفلا لتبادل المعلومات العلمية . ومما يبعث على الامتنان أن مؤتمر الدول الخمسين الذي تبنته الوكالة في فيينا في آب/أغسطس ١٩٨٦ أكد على الحاجة إلى تقديم معايير سلامة مضمونة والاشتراك في البيانات الخاصة بالسقاطة المشعة .

أحرزت الهند تقدما ثابتا وكبيراً في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . لدينا برنامج لإنتاج ١٠.٠٠٠ ميفاووات من الكهرباء بنهاية القرن من محطاتنا لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية . ونذكر منذ أمد بعيد التطبيقات العملية المعقدة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونستخدم النظائر المشعة في مجال الطب والصناعة والزراعة . ونواصل التوسع في تطبيقات النظائر المشعة في مجالات أخرى مثل الصحة العامة وحفظ المواد الغذائية .

بينما نقوم بكل هذا في بلدنا ، ندرك المنافع التي تعود من اتفاق التعاون الإقليمي للبحوث والتنمية والتدريب المتمثلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية . ويمكن للتعاون الإقليمي أن يساعد في تدريب الموارد البشرية . ونود أن نوكد للوكالة على الحاجة إلى تشغيل قوى عاملة مدربة متاحة في بلدان العالم الثالث بدلا من تشغيل أفراد معظمهم من بلدان مانحة قليلة .

وفيما يتعلق بمسألة الضمانات ، نرى أنها ينبغي أن تكون عالمية وأن تخضع لها جميع المنشآت النووية بما في ذلك منشآت صناعة الأسلحة النووية . ونرى أنه - وفقا للنظام الأساسي للوكالة - ينبغي أن يكون التوصل إلى اتفاق نتيجة اختيار سيادي . وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لهذا الغرض ذات شقين : تعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باستخدام الذرة في الأغراض السلمية وحدها ، وتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على تصفية ترساناتها النووية وتخليص العالم من تهديد الكارثة النووية .

إن الهند راغبة في التعاون للنهوض بمبادئ الوكالة . وسوف نؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة .

السيد كاباغلي (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أولا وقبل

كل شيء ، أود أن أعرب عن شكري وتقديري وتهنئتي للأمين العام للوكالة ، السيد هانز بليكس على عرضه الواضح والموضوعي للتقرير .

منذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٧ عملت على زيادة إسهام الطاقة النووية في السلم والصحة والازدهار في جميع أنحاء العالم والإسراع بذلك . ولاتزال الحكومة الأرجنتينية تؤيد تماما هذا الهدف ، وقد أظهرت عزمها على تعزيز السلم في جميع المحافل الدولية . وفي الوقت نفسه ، لانزال نعرب ، عن طريق رئيسنا الدكتور بول الفونسين ، عن عزمنا على مواصلة تطوير برامجنا النووية . فضلا عن ذلك ، سنضمن أن يستجيب هذا البرنامج لاحتياجات بلدنا من الطاقة وللحالة الاقتصادية الراهنة .

نود أن نرى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تواصل جهودها لتعزيز التطوير التدريجي الواسع النطاق للتعاون الدولي في هذا المجال . وينبغي القيام بهذا بطريقة لا تقيد حق الشعوب - وبصفة خاصة شعوب البلدان النامية - في الاستفادة من الامتدادات السلمية للطاقة النووية .

فيما يتعلق بالمساعدة الفنية التي تقدمها الوكالة ، فإن الأرجنتين ليست دولة متلقية عادة من هذه الوكالة . إلا أننا نسهم بشكل هام في البرنامج . وبالفعل ، وضعنا تحت تصرف الوكالة خبراء أرجنتينيين كما نظمنا دورات في بلدنا شاركت فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

فضلا عن ذلك ، نعتقد أن الاتفاقيتين اللتين نوقشتا مؤخرا واعتمدتا في الدورة الاستثنائية الأولى للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحذير المبكر والتعاون في حالة وقوع حادث نووي ، تمثلان خطوة كبيرة في المجال النووي ، إلا أننا لا نحس بأي أسف عندما نقول إننا كنا نفضل أن تشير هاتان الاتفاقيتان إلى الحوادث التي تسببها أسلحة نووية .

تقدر جمهورية الأرجنتين تقديرا كبيرا إنجازات الوكالة منذ نشأتها ، ونعتزم مواصلة نشاطنا فيها . ونثق بأن هذا ظاهر في التقرير المعروض علينا اليوم . بروح التعاون هذه ، أطلع وقد بلادي باهتمام بالغ على التقرير الشامل المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونشعر بالامتنان للعمل الدقيق الذي احتواه ، ونرحب بنتائجه القيّمة . ونأمل أملا كبيرا في أن تسهم هذه النتائج بشكل قيم في انتشار الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى آخر المتكلمين

في المناقشة بشأن هذا البند .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/41/L.32 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/41/L.32 ؟

اعتمد مشروع القرار A/41/L.32 (القرار ٣٦/٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

لكسمبرغ الذي يرغب في تعليق تصويته . وأود أن أذكر الممثلين بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، أن تعليقات التصويت محدودة بـ ١٠ دقائق لكل منها وتدلي بها الوفود من مقاعدها .



السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يرد وفد بلادي أن يمنع الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار A/41/L.32 بتوافق الآراء ، على الرغم من تحفظاتنا على الفقرة ٤ من المنطوق التي تشير إلى الاتفاقيتين المتعلقةتين بالحوادث النووية اللتين لا تستطيع حكومة بلادي أن توقع عليهما في الوقت الراهن .

وفي البيان الذي أدلى به وزير خارجية لكسمبرغ في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ قال ما يلي :

"حكومتي تؤيد تماما الجهود المبذولة حاليا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرساء معايير دولية يحترمها جميع منتجي ومستخدمي الطاقة النووية . ولكن عليّ أن أوضح ، مع ذلك ، أن حكومتي تبدي تحفظات شديدة فيما يتعلق بعدم مراعاة الدول المنتجة لمسؤولياتها حيال جيرانها غير المنتجين وعدم وجود أية اشتراطات رسمية وواضحة لا لبس فيها تقضي بالتعويض في حالة الكوارث .

"وحيث أن الأمر يتعلق بمسألة جوهرية وحيوية بالنسبة لبلدي وضميمه وإذ لا يغرب عن ذهن حكومتي العواقب الوخيمة التي مازالت تحل بجيران الاتحاد السوفيياتي من جراء حادث تشيرنوبيل فإنها متواصلة العمل في ذلك المجال" .  
(A/41/PV.21 ، ص ٢٩-٣٠)

وفيما يتعلق باتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالة طوارئ إشعاعية فإن لكسمبرغ لا يمكن أن توافق على مبدأ التعويض عن النفقات التي تصرف للمساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالة الطوارئ الإشعاعية - حتى لو كان هذا التعويض جزئيا - وذلك عندما تأتي المساعدة من دولة نشأ الحادث على أراضيها . إننا نرى أن كل من يتسبب في إحداث ضرر بالآخر ملزم بالتعويض عن هذا الضرر ، كليا وليس جزئيا .

وبالتالي فإننا نشعر بالأسف لأن مشكلة المسؤولية المدنية في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا تتناولها تلك الاتفاقية . ونعتقد أنه من الضروري أن يعد في القريب العاجل مشروع اتفاقية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية هذه المشكلة على المستوى الدولي . وحتى يتم ذلك فإن حكومة بلادي لن تتمكن من توقيع اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالة طوارئ إشعاعية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تختتم الجمعية العامة

نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥